الفيدرالية العراقية وخوف السنة العرب (٢-٢)

يوسف أبا الخيل

■ تحدثت في الجزء الأول من هذا المقال عن مفهوم «الفيدرالية» كأحد أبرز منجزات الفكر السياسي الغربي الذي أخذ باعتباره حين ابتكاره لهذا النوع من الحكم أنه الأصلح لتطبيقه على مجتمع ذي فئات متمايزة فيما بينها سواء على المستوى اللغوي أو الديني أو المذهبي أو العرقي، كما استعرضت في ذلك الجزء أبرز الدول التي تتخذ حالياً من نموذج الفيدرالية أساساً لنظام الحكم فيها وكيف أنه أدى إلى خلق تجانس في بلد مثل سويسرا التي يدين سكانها بمذهبين هما البروتستانتية والكاثوليكية بشكل متساو تقريباً، وقلت في ختام ذلك الجزء إنه لا بد من استعراض المواد التي تشرع للفيدرالية في الدستور العراقي ليمكن على ضوئه مقارنتها بالمفهوم الغربي للفيدرالية، لكي يكون في الإمكان تحليل موقف العرب السنة الرافضين لتلك الفيدرالية من منطلق تخوفهم من أن تؤدي إلى تقسيم أو تفتيت محتمل للعراق في حال تضمينها الدستور وتطبيقها فيما بعد.

تنص مسودة الدستور العراقي المطروح للتصويت عليه في الجمعية الوطنية العراقية على ما يلي:

١- النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية.

٢- تتكون الأقاليم من محافظة او اكثر ويحق لاقليمين او اكثر ان ينتظموا في إقليم واحد بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى الطريقتين:

(أولا) طلب من ثلث اعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

(ثانياً) طلب من عشر الناخبين في المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ويجري الاستفتاء العام من قبل سكان المحافظات المعنية ويعد ناجحاً بموافقة أغلبية المصوتين

ولا يعاد الاستفتاء مرة اخرى الا اذا تقدم ثلثا أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات أو ربع سكان المحافظات ذات الشأن لطلب الاستفتاء مجدداً.

٣- لحكومات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لهذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية، وتخصص حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحاديا للاقاليم تكفي للقيام بأعبائها وواجباتها مع الاخذ بالاعتبار مواردها وحاجاتها

٤- السلطة التشريعية : تتكون من مجلس واحد يسمى المجلس الوطني للإقليم وينتخب أعضاؤه من سكان الإقليم بالاقتراع العام السري المباشر.

ويقوم هذا المجلس بوضع دستور الإقليم وسن القوانين بما لا يتعارض مع هذا الدستور والقوانين الاتحادية على أن يعرض دستور الإقليم على سكان الإقليم للاستفتاء عليه ويعد نافذا بعد موافقة مواطني الإقليم عليه بالاغلبية.

٥- السلطة التنفيذية: تتكون من رئيس الإقليم ومجلس وزراء الإقليم ورئيس الإقليم هو الرئيس التنفيذي الأعلى في الإقليم. وينتخب وفقاً لدستور الإقليم. ويعد مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية العليا في الإقليم يمارس سلطته تحت اشراف وتوجيه من رئيس الإقليم.

٦- تتكون ايرادات الإقليم من الحصة المقررة في الموازنة العامة للدولة ومن موارد الإقليم، ويقوم مجلس وزراء الإقليم الذي يتكون من رئيس وزراء الإقليم وعدد من الوزراء بإعداد الموازنة السنوية للاقليم.

وتختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه ادارة الإقليم، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الإقليم.

اما المحافظات التي لا تنتظم في أي اقليم، فينص الدستور على منحها الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة بما يمكنها من ادارة نفسها وفق مبدأ اللا مركزية الادارية، ويعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة

ولا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او جهة وله مالية مستقلة.

ويمنح الدستور الأقاليم والمحافظات حق تأسيس مكاتب لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والتنمية المحلية.

وبنظرة فاحصة على ما تحتويه هذه المواد (قبل أي تعديل يمكن أن يكون قد طرأ عليها لاحقاً) يتضح توافق ما تتضمنه وما تبتغيه لاحقاً من إقرار الفيدرالية مع الأهداف التي طرحها الفكر السياسي الغربي عندما أسس لها في البداية بحيث تؤدي إلى حل توافقي ما أمكن بين مطالبات واحتياجات كافة الفئات المتنافسة المتمايزة عن بعضها البعض في البلد المراد تطبيقها فيه، كما ويتضح أنها - أي الفيدرالية العراقية - مطروحة دستورياً لكافة الفئات العراقية بما فيها فئة العرب السنة الذين سيكون لهم لاحقاً حرية التمتع بحكم أقاليمهم فيدرالياً وفق الضوابط الدستورية المقررة، وبالتالي فإن الحديث عن تفتيت العراق نتيجة لتطبيق هذه الفيدرالية أراه قولاً مبالغاً فيه إلى حد كبير بشرط تطبيقها وفقاً لما نصت عليه المواد السابقة، ومن ثم يبرز السؤال مرة أخرى عن سر رفض طائفة العرب السنة للفيدرالية الدستورية في الوقت الذي وافقت عليها كافة الفئات والطوائف الأخرى في العراق؟..

ليس في جعبتي جواب جاهز لمثل هذا السؤال، ولكن من الممكن تفهم دواعي الرفض السني إذا أخذنا في اعتبارنا أن العرب السنة كانوا هم الممسكين بزمام الحكم في العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١م، يؤكد ذلك أنه من أصل ثلاثة وعشرين رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي الهاشمي الذي استمر منذ ذلك العام حتى الإطاحة به من قبل مجموعة الضباط الأحرار عام ١٩٥٨م، كان منهم تسعة عشر من العرب السنة، واستمر الوضع على ما هوعليه سواء في عهد عبد الكريم قاسم وما تلاه من الحكام المحسوبين على مجموعة الضباط الأحرار أو عندما استولى حزب البعث على السلطة في عام ١٩٦٨م وحتى زواله عام ٢٠٠٣م، وصاحب ذلك الاستيلاء السني تهميش شبه كامل لكافة الفصائل الأخرى بما فيها الفصيلان الرئيسيان (الشيعة والأكراد) وحتى عندما استوزر الحكام العراقيون من الفئات الأخرى كما كان عليه الوضع عندما استوزر صدام حسين محمد صالح الزبيدي وسعدون حمادي من الشيعة، وطه ياسين رمضان من الأكراد، فإن ذلك كان يجري وفقاً لإستراتيجية إبراز أن ما مفاده أن الإخلاص للنظام هو العنصر الرئيس الذي يبنى عليه استوزار الأفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى تحسين وجه النظام بإظهار أنه يأخذ بالاعتبار الفئات الأخرى، ولكن يبقى القول إن السيطرة ظلت في كل الأحوال للعرب السنة وحدهم دون غيرهم طوال مدة ناهزت ثمانين عاماً من تاريخ العراق الحديث، وبالتالي يمكن فهم دوافع الرفض السني للفيدرالية انطلاقاً من صعوبة إزالة ذكريات هذا التاريخ.

abalkheiL@alriyadh.com

نقطة ضوء

تفعيل القرارات الاقتصادية

د. محمد عبدالله الخازم

■ استبشر المواطن بالقرارات الاقتصادية الأخيرة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - والمتمثلة في زيادة الرواتب وتخصيص مبالغ إضافية للخدمات التنموية والصناديق التنموية المختلفة. لقد عبر المواطن عن سروره بزيادة الرواتب ولن أضيف هنا جديداً، لكنني سأتحدث عن كيفية تفعيل القرارات الأخرى المتعلقة بالمشاريع التنموية. هل قطاعاتنا المعنية بتلك المبالغ الإضافية جاهزة وقادرة على توظيفها في وقتها المناسب؟.

نحن نسمع بأن بعض القطاعات أو الوزارات تأتي نهاية العام المالي ولديها وفورات مالية، ليس بسبب عدم احتياجها، ولكن بسبب طبيعة عملها البيروقراطي وعدم قدرتها الإدارية على إنهاء متطلبات ترسية المشاريع والمناقصات والمشتريات في الوقت المناسب، مما يعني أن هناك مشكلة إدارية نحن بحاجة إلى النظر فيها حتى يتم الاستفادة من المبالغ الإضافية، بل ومن الميزانيات الجيدة المتوقعة خلال السنوات القادمة.

ليس هناك شك في حرص المعنيين بإدارة تلك الفوائض على استثمارها بالشكل الأمثل، لكن ما يجب التأكيد عليه هو الحرص على التوزيع العادل للمشاريع الإضافية بين المناطق المختلفة وبين القطاعات المختلفة مع التركيز على المناطق التي لم تلق نصيبها الكافي من التنمية في مراحل سابقة. نقدر مدننا الكبرى لكننا نريد تنمية متوازنة تمتد للقرى والهجر والمدن والمناطق الصغيرة أو النائية اقتصاديا وتنموياً، ووجود الفوائض يمثل فرصة لموازنة معادلة التنمية بين مختلف مناطق المملكة، وبالذات والمتوقع من هذه الفوائض هو قيام مشاريع بنية تحتية عملاقة وليس مجرد مشاريع صيانة وعقود استئجار..

الأمر الآخر يتمثل في التنظيم الإداري وتحديداً في الصلاحيات المعطاة، فالضغ بكل هذه المبالغ وطلب إنجاز مشاريعها في وقت محدد يتطلب إعطاء مزيد من المرونة بالذات في موضوع الصلاحيات المالية. الصلاحيات الإدارية يجب أن تعطى لمسؤولي المناطق، كل في قطاعه، حتى نقلل التأخير والتعطيل الحاصل نتيجة إدارة الموارد المتاحة عن طريق الإدارة المركزية بكل وزارة أو قطاع.

قد يكون من المناسب حث القطاعات المعنية على تشكيل فرق عمل متخصصة توكل إليها مهمة وضع وتنفيذ ومتابعة صرف المبالغ الإضافية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين، حيث إنها ستكون مبالغ يتم صرفها على مشاريع كبرى بعيداً عن بنود الميزانيات الأخرى، كما أنه قد يكون من المناسب إصدار تقارير مستقلة لما أنجز في هذا الشأن بعيداً عن التقارير السنوية المعتادة للقطاع المعني.

أريد أن أقول

غزة الدولة الفلسطينية

رضا محمد لاري

هذه المهزلة التي تضحك المثقفين المتحررين اليهود من الحكومة الإسرائيلية، التي تحاول بدورها أن تضحك على العرب بدعوة وزير خارجيتها سيلفان شالوم الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها مقابل انسحابها من غزة

■ توصلت قبل عدة سنوات ماضية، إلى أن المخطط الإسرائيلي يرمي إلى حصر الدولة الفلسطينية داخل أقليم قطاع غزة، بعد أن لاحظت الحكومات المتعاقبة على السلطة في تل أبيب خطورة قطاع غزة الذي احتلته مع أراضي الضفة الغربية في عام ١٩٦٧م بسبب مقاومته القوية للاحتلال الإسرائيلي، وقد وصف رئيس الوزارة إسحاق رابين قطاع غزة بالقنبلة الموقوتة المعلقة على صدر إسرائيل، بكل ما في ذلك من قلق انفجارها في أية لحظة وأعلن بأن غزة تمثل له كابوساً في الليل وهو نائم، وخوفاً له في النهار وهو مستيقظ، وقال إنه يتمنى أن يمتد موج البحر العالي في الليل ليبتعلها والناس نيام ليستقظوا في الصباح فلا يجدون غزة على الأرض، فتخلص إسرائيل من شرها إلى الأبد، ومنذ ذلك الوقت بدأ يظهر في الأفق السياسي الإسرائيلي تحرك يتجه إلى جعل «غزة الدولة الفلسطينية»، وقلت ذلك في حينه بمقال نشر بصحيفة الشرق الأوسط، وما نشاهده اليوم من انسحاب إسرائيل عن قطاع غزة، هو في حقيقته تنفيذ لخطة تل أبيب التي تستهدف الخلاص من إقليم قطاع غزة.

وظفت إسرائيل انسحابها من غزة في خدمة استمرار بقائها في الضفة الغربية، بإظهار معارضة المستوطنين اليهود بالواحد والعشرين مستوطنة خروجهم منها، وتعمد الإعلام الإسرائيلي وكذلك الإعلام الغربي الخاضع للنفوذ الصهيوني بإظهار اليهود الخارجين من بيوتهم بالقوة، بالبؤس المصطنع الذي يظهر على وجوههم، ليرق قلب العالم عليهم، ليس بهدف وقف إخراجهم من غزة، وإنما لمنع تكرار إخراج اليهود من المستوطنات الأخرى التي يعيشون بها في الضفة الغربية.

لم يأت هذا الرأي من عندنا في الوطن العربي، وإنما جاء من المتحررين اليهود في اسرائيل، الذين قالوا بصورة علنية بما نشره في الصحف، وبما أعلنوه في الإذاعة والتلفزيون بأن رئيس الوزارة أريل شارون يتلاعب بالانسحاب من غزة يضلل الرأي العام العالمي بما يشاهده من وقوع الظلم على اليهود بإخراجهم من ديارهم في غزة حتى يقف الرأي العام العالمي في المستقبل ضد اخراج اليهود من ديارهم في الضفة الغربية، ليصبح الانسحاب فقط من قطاع غزة وتبقى بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧م اسرائيلية الهوية، ولا يخفى بأن هذا التحرك الإسرائيلي صوب غزة بالانسحاب منها يعمل على فرض الأمر الواقع الذي تريده إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، حتى تستطيع تل أبيب قطع الطريق على قيام الدولة الفلسطينية بحجمها المتفق عليه بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ فوق كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م وتغيب الدولة الفلسطينية بحجمها المتفق عليه وفرض قيامها على أرض قطاع غزة فقط، يلغي بالامر الواقع اتخاذ القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية.

الالتزام الإسرائيلي بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة دفع رئيس الوزارة أريل شارون إلى البكاء أمام الناس في إسرائيل ويبدي اسفه للشعب اليهودي في داخل إسرائيل وخارجها على اتخاذه قرار الانسحاب من قطاع غزة، واضطراره على استخدام القوة ضد الضعفاء من اليهود المقيمين بالمستوطنات في غزة، وبرر موقفه هذا بالواقع المتغير في الإقليم وفي العالم، الذي يفرض على إسرائيل إعادة تقويم موقفها وتغيير طموحاتها المستندة إلى حقوقها المشروعة حتى تستطيع التعايش في داخل الإقليم مع جيرانها العرب والتعامل مع العالم بالمفاهيم الجديدة للحياة فوق المسرح الدولي، يقول يوري افنيري أحد المثقفين الإسرائيليين من المنتمين إلى الفكر المتحرر «إن كلام أريل شارون» يقطع القلب «إذا كنا لا نعرفه، أما ونحن نعرفه ونتعامل مع مواقفه التآمرية فإن ما يقوم به من بكاء وأقول مستضعفة لا يخرج عن مسرحية هزلية تجعلنا «نضحك من القلب» عليه وعلى كذبه.

هذه المهزلة التي تضحك المثقفين المتحررين اليهود من الحكومة الإسرائيلية، التي تحاول بدورها أن تضحك على العرب بدعوة وزير خارجيتها سيلفان شالوم الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها مقابل انسحابها من غزة، وطالب بضرورة الاسراع في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بعد أن «تنازلت، تل أبيب عن قطاع غزة، و«سمحت، ان تقام على ارضه الدولة الفلسطينية، وبغض النظر عن الاخطاء اللفظية التي استخدمها وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم بتعمد «التنازل، و«السماح، التي لا نريد أن نناقشها من ناحية الرؤية القانونية حتى لا نخرج عن اطار ما تريد ان تفرضه إسرائيل كأمر واقع «غزة الدولة الفلسطينية، وتعمل على تثبت ذلك بالاعتراف العربي بإسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية معها، بينما المبادرة العربية الصادرة عن القمة العربية في بيروت، ونجد جذورها الفكرية في الرياض، تدعو إلى الاعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات الطبيعية معها، بعد انسحابها الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧م الفلسطينية منها، بما فيها القدس، والسورية في مرتفعات الجولان، ومطالبة إسرائيل اليوم بالاعتراف العربي بها، وتطبيع علاقاتها معهم مقابل انسحابها فقط من قطاع غزة، يمثل في الواقع جنوناً إسرائيلياً لاعتقادها بأن العرب سيقبلون بالصلح معها مقابل انسحابها الأعرج من غزة وإقامة شبح دولة فلسطينية عليه، وتتجاهل إسرائيل الموقف العربي بمبادرته السلمية واضح وصريح الذي يقرر بأن الصلح وتطبيع العلاقات مع إسرائيل مرتبط بانسحابها الكامل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م في فلسطين ويأتي في مقدمتها القدس، وفي سورية بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان.

واضح أن هدف إسرائيل من الانسحاب وإقامة الدولة الفلسطينية بقطاع غزة التوسع الاستيطاني في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة يتحقق في هذه المرحلة إسرائيل الكبرى فوق كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها على مرحلتين المرحلة الأولى في عام ١٩٤٨م بدعم من الانتداب البريطاني والمرحلة الثانية في عام ١٩٦٧م بتأييد من التسلط الأمريكي، وهذا الواقع جعل السلطة الفلسطينية تسرع إلى إرسال خطابات عاجلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ومبعوثي دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أوروبا وروسيا، والأمم المتحدة وضمنت مع خطاباتها وثائق وخرائط توضح النشاط الإسرائيلي في إقامة المستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وأكبر كل تلك الخطابات أن المسلك الإسرائيلي يبطل المفاوضات السلمية، ويجعل الأوضاع في داخل فلسطين مشتعلة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم وإصرارهم على البقاء بها.

إن الحرب المتوقع اندلاعها في داخل إسرائيل ليست فقط بين المقاومة الفلسطينية وبين الاحتلال الإسرائيلي وإنما أيضاً حرب أهلية بين أجنحة التطرف اليميني والتعصب الديني وبين المعتدلين سياسياً بفكرهم المتحرر، وهي حرب مؤجلة وتكرر تأجيلها مرات متعددة منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨م إلى يومنا هذا، ويبدو أن تأجيل هذه الحرب الأهلية أصبح قضية مستحيلة في نظر بعض أهل الفكر من الإسرائيليين، بعد النهج السياسي الرسمي في تل أبيب القاضي بالانسحاب من غزة وإخراج اليهود من بيوتهم بالمستوطنات المقامة في غزة، ويتصور أصحاب هذا الفكر أن الحرب الأهلية ستدار بين العلمانيين الذين لا يؤمنون بالأساطير اليهودية، وبين الدينيين الغارقين في تلك الأساطير اليهودية، وقضية الحرب الأهلية بين اليهود المتطرفين وبين اليهود المعتدلين قضية مثارة في كل أنحاء إسرائيل، وتحاول الحكومة «لملمة» الخلاف بين الاتجاهات الفكرية المتناقضة في داخل إسرائيل من خلال التوفيق بينها لتمنع الانزلاق في حرب أهلية.

ربيع الحرف

المواطنة والهوية

د. نورة خالد السعد

■ «المواطنة انتساب جغرافي والهوية انتساب ثقافي.. المواطنة انتساب إلى أرض معينة والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة».

هذه العبارات من مقالة قيمة للأستاذ الدكتور جعفر شيخ إدريس منشورة في مجلة البيان في عددها ٢١١ في شهر ربيع الأول ١٤٢٦هـ..

وهي مقالة تجيب عن أسئلة عديدة تدور في ذهن كل قارئ قد تكون لديه بعض الضبابية في التفرقة بين المفهومين.. خصوصاً لدينا هنا وقد اختلطت الأوراق في الكتابة والتحليل عن موضوع الهوية والمواطنة..

وتداخلت الأصوات التي قد تحجّم مفهوم الهوية وتعلي مفهوم المواطنة.. أو التي تنفي المواطنة عن من لا يرغب الوقوف عند سماع النشيد الوطني مثلاً!! وهذا خطأ وليس ذلك مؤشر على انسلاخ الهوية..

◆◆ فما يقوله د. جعفر الشيخ إدريس في هذا الجانب هو أن الهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات ولكن هذا إنما ينبني على معتقدات وقيم ومعايير أي على هوية معينة.

من هذا فإن الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون ليس هو الذي يحدد هويتهم فالوطن الواحد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة فالروس كانوا مواطنين روساً حين كانوا ينتمون إلى الاتحاد السوفياتي وحين كان نظامهم الاقتصادي اشتراكياً وكان نظام حكمهم دكتاتورياً وهم الآن مواطنون روس بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وبعد حلول الرأسمالية محل الاشتراكية والديموقراطية محل الدكتاتورية.

فالهوية هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم فإذا اختلفت النظارات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه وان اتفقوا على الحقائق الحسية.. وإذا صح هذا فإن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط بل لا بد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم، لكن البعض يتوهم انه بإمكان المواطنين أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني فقط دون اعتبار للانتماء الديني والايديولوجي.

ثم يوضح أن هناك مشكلات يمكن حلها باعتبارها مشكلة بشرية تهم البشر جميعاً مثل مرض (الإيدز) مثلاً.. فالجميع يعرف أنه خطر على حياتهم وحياة أولادهم.. ولكن سيختلفون في وسائل العلاج المواكبة للعلاج الطبي فالمسلمون يرفضون أي ممارسة جنسية كانت قبل الزواج والمتدينون كذلك سواء كانوا من اليهود أو النصارى ولكن غير المتدينين قد يرون في مثل هذه الاقتراحات حداً من الحرية ويرون الاكتفاء بالعلاج الطبي لا السلوكي.

ويطرح قضية أخرى توضح الفرق بين الهوية والمواطنة.. فيقول: هناك قضية أخرى تواجه كل البشر وهي كيف تكون العلاقة الجنسية بينهم، هل تكون إباحية يقضي كل فرد منهم حاجته مع من شاء وكيف شاء؟!

هل يتزوجون؟ وهل يكون الزواج بواحدة أو أكثر؟ وهل هناك حد لهذا الأكثر؟ هذه جميعها قضايا لا يحلها الناس بمجرد انتمائهم الوطني لأنه ليس في هذا الانتماء ما يهديهم إلى خيار أو يفرضه عليهم.

وهنا لا بد للمواطنين من (هوية) ، من ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع (والمعيار) الذي يقترحون به الحلول.

وفي حالة تعدد هويات المواطنين وثقافاتهم فإن أمر سيادة الثقافة أو الهوية التي ينتمي إليها الأغلبية سيكون بالطبع على حساب حريات أخرى ولكن هذه الأدلجة المفروضة بالقوة قد تكون مساعدة على تطور البلاد اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً كما كانت في الاتحاد السوفياتي وكما هي الآن في الصين وكوريا الشمالية.

ولكن في حالة أن الهويات والثقافات المتعددة متساوية فأمام مواطنيها خيارات منها أن يحلوا نزاعهم بتقسيم وطنهم كما حدث للهند حين خرجت منها باكستان ومن ثم خرجت بنغلاديش من باكستان وكما خرجت أريتريا من اثيوبيا وكما انقسمت تشيكوسلوفاكيا..

وإما أن يبحثوا عن صيغة يتعايشون بها رغم اختلافاتهم كأن يختارون نظاماً علمانياً محايداً بينهم وديموقراطياً يعطي كل واحد من هذه الهويات حق الوصول إلىّ السلطة إذا ما اختارته الأغلبية..

ولكن هل سينجح هذا الاختيار دائماً؟! (يتبع)

noras@alriyadh.com
ص.ب ١٧٩٨ - جدة ٢١٤٤١
فاكس ٦٥٢٥٧٠٦

إعلان

اسم الجهة المعلنة :	وزارة الدفاع والطيران - رئاسة الطيران المدني
رقم المنافسة :	رقم (ش-٥٣٩٠٠٠-ص ف-٠٠)
اسم المنافسة ووصفها :	تنفيذ خدمات الرعاية الصحية بمطار الملك فهد الدولي . وتشمل الخدمات توفير كافة العمالة والتنبيز والمهنيين والمواد والمعدات والمواد القابلة للاستهلاك اللازمة لتنفيذ الخدمات . والخدمات الإدارية والمساندة للعيادات بمطار الملك فهد الدولي.
قيمة وثائق المنافسة :	(١٥,٠٠٠) خمسة عشر الف ريال سعودي
موعد ومكان بيع الوثائق :	ابتداء من يوم السبت ٢٢ / ٧ / ١٤٢٦هـ الموافق ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٥م بمقر إدارة العقود (مبنى رقم ٢٣٠ . غرفة رقم ٢٨) الكائن بمنطقة مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة .
آخر موعد لبيع الوثائق :	يوم الثلاثاء ١ / ٩ / ١٤٢٦هـ الموافق ٤ / ١٠ / ٢٠٠٥م
آخر موعد لتقديم العروض :	الساعة ١١ صباحاً . يوم الاربعاء ٢٣ / ٩ / ١٤٢٦هـ الموافق ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٥م بمبنى رئاسة الطيران المدني، إدارة العقود.
موعد ومكان فتح المظاريف :	الساعة ١ ظهراً . يوم الاربعاء ٢٣ / ٩ / ١٤٢٦هـ الموافق ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٥م بمبنى رئاسة الطيران المدني غرفة ٢٤٥ . جدة
ملاحظات :	١. يقتصر الاشتراك في تنفيذ الخدمات المذكورة على المقاولين السعوديين المرخص لهم حسب أنظمة المملكة العربية السعودية وأن يكون المتنافس لديه خبرة سابقة في تنفيذ مثل هذه الخدمات المحددة في وثيقة المنافسة مع إحضار سور مما يثبت ذلك ضمن مستندات شراء وثيقة المنافسة . ٢. يتم شراء الوثائق بموجب شيك مصدق من أحد البنوك المحلية صادر لأمر الجهة المعلنة ولصالح المنافسة المذكورة . ٣. يستبعد أي عطاء يرد بعد الميعاد المحدد أو غير مصحوب بالوثائق النظامية المطلوبة بوثائق المنافسة .

فيلا دبلكس ٤ وحدات للبيع
في حي الأندلس
جنوبية ، حجر ، كل دور ٤ غرف ، صالة
سيراميك ، تعتيق
المساحة: ٦٣٦,٥م٢ مسطح المباني ١١٣٧م٢
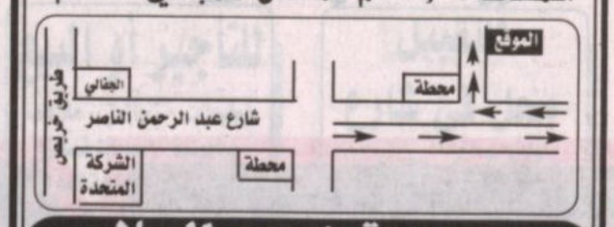

مجموعة نجوم السلام
٤٩٦٢٥٣٥ - ٠٥٠٤٢٤٩٩٨٠ - ٠٥٠٥١٢٣٢٨٩

تعلن بلدية محافظة البدائع عن تأجير الآتي :
١- موقع أرض صراف آلي سيار على طريق الملك عبدالعزيز.
٢- مبنى مقصف على طريق الملك عبدالعزيز.
علماً أن قيمة شراء الشروط والمواصفات ٥٠٠ريال آخر موعد لتقديم العطاءات يوم ١٤٢٦/٨/٢٩هـ وموعد فتح المظاريف ١٤٢٦/٩/١هـ

للبيع
فيلا موقع مميز في حي الغدير المساحة ٦٢٥م٢
مواصفات سوبر ديلوكس رخام روزا + تكييف مركزي + تكييف إسبلت
ج/ ٠٥٠٤٤٩٥٩٩٤ فهد

للبيع مباشرة لأعلى سعر
جيب لكزس ٤٧٠ أسود على بيج
موديل ٢٠٠٥ وكالة عداد ٦٠٠٠كم
ت/ ٠٥٠٤٤١٤٥٠٠ - ٠٥٠٥١٩٤٧٦٠

إبراء ذمة
يعلن أبناء مطلق ناصر الميموني
عن إبراء ذمة والدهم فمن له مطالبة أو حق على المذكور
الاتصال على جوال ابنه ٠٥٠٥٤١٧٥٥٧

بأسعار منافسة
فلل للبيع بحي الصحافة مربع ٧
المساحات من ٣٠٢م٢ إلى ٤٢٥م٢
للمفاهمة الاتصال على
مكتب/ ٤٨٨٢٦٩٤ جوال/ ٠٥٠٥٤٠٩٩٩٥ - ٠٥٥٤٢٩٢٩٩١